تعريف ببعض دراسات توازن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي
(دراسة نقدية)

الأستاذة/ هبة الله علي السالوس (۞)

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعاني مجتمعاتنا العربية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام من مشاكل اقتصادية عديدة، يأتي على رأسها الزيادة الكبيرة في إنفاق هذه المجتمعات عن إيراداتها، لما لهذه المشكلة من آثار سلبية عديدة مثل التضخم وزيادة حجم الدين الخارجي وغيرها. وعند دراسة هذه المشكلة فإننا نفصل بين نوعين من الإنفاق هما الحكومي والخاص. ويأتي الاهتمام بدراسة الإنفاق الخاص لما لوحظ في السنوات الأخيرة من زيادة هائلة في حجم الإنفاق الاستهلاكي للأفراد في المجتمعات الإسلامية بشكل لا يتناسب مع الدخول المنخفضة لكثير من هذه المجتمعات، إضافة إلى توجيه جزء ليس بالقليل من هذه الزيادة للاستهلاك الترفي أو للكماليات بما لا يتناسب مع عقيدتنا وتعاليم ديننا الحنيف. ومن أهم جوانب دراسة الإنفاق الخاص دراسة الإنفاق الاستهلاكي للفرد.وعندما نحاول دراسة استهلاك الأفراد في مجتمعاتنا الإسلامية فإن من أول ما نحاول دراسته هو شكل وكيفية تحقيق توازن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي ومن ثم مدى توافق النمط الاستهلاكي للأفراد في هذه المجتمعات مع هذا الشكل أو مع هذه الكيفية وذلك لمحاولة تحديد أسباب المشكلة ومن ثم رصد الحلول لها.

۞) ماجستير الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس.

بناء على ما سبق فإن هذا البحث يهتم بأحد جوانب هذه الدراسة ألا وهي محاولة تحليل بعض من أهم الدراسات السابقة في مجال توازن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي استنادا لما لهذا التحليل من أهمية كخطوة أولى في طريق الدراسة التطبيقية لتوازن المستهلك في المجتمعات الإسلامية.

يتعرض البحث لخمس دراسات عن طريق بيان أهم النتائج التي توصلت لها كل دراسة، ثم توضيح بعض الملاحظات على تلك الدراسة ونتائجها. وينتهي البحث بملخص للنتائج النهائية لتحليل تلك الدراسات عن طريق توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وكذلك بيان الجوانب التي لم تقم تلك الدراسات بتغطيتها.

هذا والله ولي التوفيق

المبحث الأول

الدراسة الأولى

د. أمين منتصر: نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي (تحليل اقتصادي وفقهي ورياضي)[1]

تنقسم الدراسة إلى ثلاث أجزاء رئيسية وهي:

أ- نظرية سلوك المستهلك (في الاقتصاد الإسلامي) باستخدام المعيار الوزنى (Cardinal Criterion).

ب- توازن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي بصيغة أكثر واقعية.

وفيما يلي الفروق الأساسية بين النموذج في الاقتصاد الإسلامي ومثيله في الاقتصاد التقليدي:

١- إضافة متغير المنفعة الروحية، بحيث تنقسم المنفعة الكلية **(Total Utility)** إلى منفعة مادية **(Materialist Utility)** ومنفعة روحية **(Spiritual Utility)** والتي يقصد بها السعادة والطمأنينة والرضا النفسي- الذي يشعر به المستهلك عند إتباعه لأوامر الله تعالى واجتناب نواهيه[2].

٢- وجود اختلاف بين مفهوم المنفعة المادية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي وهو أن المستهلك وفقاً للنموذج المقترح في الاقتصاد الإسلامي لا يتناول إلا الطيبات التي تشبع حاجة حقيقية لديه، وبالتالي فإن جميع منافعه المادية موجبة، فهو لا يستهلك الخبائث[3].

---

(١) أمين منتصر – نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي (تحليل اقتصادي وفقهي ورياضي) – مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر – القاهرة – ٢٠٠٣م.

(٢) المرجع السابق – ص ٤٩.

(٣) المرجع السابق – ص. ٧٥.

٣- الاستهلاك الكبير يكون وفقاً لترتيب أولويات الإنفاق التي تحقق اللوازم الخمس وفقاً لمقاصد الشريعة، وهي لوازم حفظ الدين والنفس والعقل النسل والمال[١].

أما أولويات الإنفاق فهي تنقسم إلى المجموعات السلعية الثلاث التالية:

أ- مجموعة سلع الضروريات **(Necessaries set)**:

وهي مجموعة السلع التي لا غنى عن استهلاكها للقيام بأمور الدين والدنيا على النحو المطلوب.

ب- مجموعة سلع الحاجيات **(Facilities Set)**:

وهي مجموعة السلع التي يؤدي استهلاكها إلى رفع الحرج والمشقة عن الفرد للقيام بأمور دينه ودنياه بسهولة.

جـ- مجموعة سلع التحسينيات (الكماليات) **(luxuries)**: وهي مجموعة السلع التي يساعد استهلاكها على الأخذ بالملائم من أنماط الحياة الحسنة وتجنب غير الملائم منها، ولا يؤدي عدم استهلاكها إلى حرج أو ضيق[٢].

٤- توجد أربع حالات مختلفة للاستهلاك في دالة المنفعة الإسلامية وهي:

أ- حالة الكفاية **(sufficiency cases)**: يمثل مستوى استهلاك بها المستوى الضروري لحفظ اللوازم الخمس.

ب- حالة الاعتدال **(moderation case)**: وهي حالة التوسط في الإنفاق دون إسراف أو تغيير.

---

(١) المرجع السابق – ص. ٨٤.

(٢) المرجع السابق – ص. ٨٥.

جـ- حالة الإسراف (prodigality case): وهي الحالة التي يتجاوز فيها المستهلك الحد في الإنفاق على السلع والطيبات.

د- حالة الإفراط في الإسراف (the extravagance of prodigality case): وفي هذه الحالة، يكون التجاوز في الإسراف إلى مدى أبعد بكثير من الحالة السابقة، بحيث تصل إلى الانغماس في الشهوات[1].

ب- نظرية سلوك المستهلك (في الاقتصاد الإسلامي) باستخدام المعيار الترتيبي (Ordinal Criterion):

بالإضافة إلى الفروق السابقة الخاصة بالمنفعة الروحية وتقسيم المنفعة الكلية إلى منفعة مادية وأخرى روحية، وكذلك ترتيب أولويات الإنفاق، يوجد فارق أساسي وهو أن المستهلك سيستهلك السلع والخدمات الحلال دون السلع والخدمات الحرام أما المستهلك الذي يستهلك السلع والخدمات المحرمة فإنه لن يتمكن من تحقيق التوازن، لأن المنفعة ستكون سالبة باستمرار نتيجة استهلاكه للسلع والخدمات المحرمة.

وعلى ذلك سيكون هناك دالتي منفعة مادية وأخرى روحية لكل مجموعة سلعية (ضروريات، حاجيات، تحسينيات).

وستكون دالة المنفعة الكلية هي مجموع هذه الدوال.

ج- توازن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي بصيغة أكثر واقعية:

الاختلاف الرئيسي هنا عن النموذج السابق، هو أن المستهلك يختار بين السلع

(١) المرجع السابق – ص. ٩٦-١٠٤.

وفقا لمقدار المنفعة التي يتوقعها من الاستهلاك وسعرها في السوق، بدلا من الالتزام بترتيب أولويات الإنفاق[1].

وعلى ذلك ستكون دالة المنفعة الكلية هي مجموعة دالة المنفعة المادية والروحية لكل السلع مجتمعة بدون الفصل بينها، بمعنى أنه ستكون هناك دالة منفعة مادية واحدة بدلاً من ثلاث، وكذلك بالنسبة للمنفعة الروحية.

أهم الملاحظات على الدراسة:

١- بالنسبة لمتغير المنفعة الروحية وهو متغير رئيسي ومؤثر في النماذج الثلاثة، تظهر لنا عدة تساؤلات:

أ- وهو يتعلق بمفهوم المنفعة الروحية، حيث ذكرت الدراسة أن معناها هو إحساس الفرد بالرضا والسعادة كما ذكرنا سابقا، وهنا نتسائل: ألا يجب أن يضاف لذلك المعنى الثواب أو العقاب الذي ينتظره نتيجة لاستهلاكه، ففكرة المنفعة الروحية يصعب تخيلها بدون وجود فكرة الثواب والعقاب، وبالتالي كان الأولى أن يتضمن مفهوم المنفعة الروحية المعنى السابق بالإضافة للشعور بالسعادة والرضا.

ب- بناء على ما سبق فإنه يصعب قياس هذه المنفعة، فلو افترضنا إمكانية القياس الرياضي للرضا والشعور بالسعادة، فكيف يتصور إمكانية قياس الثواب أو العقاب الذي تنتظره من الله سبحانه وتعالى؟

٢- بالنسبة للحالات المختلفة للاستهلاك في دالة المنفعة الإسلامية (المعيار الوزني) لم تتعرض الدراسة للإنفاق الخيري، فهو نوع من أنواع الإنفاق لا يمكن إغفاله عند الحديث عن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، وبالتالي فهو متغير مؤثر في

(١) المرجع السابق – ص. ٢٣٠.

التوازن، وفي دالة المنفعة، بالإضافة إلى أنه يُعَامل بطريقة تختلف عن أنواع الاستهلاك المادية الأخرى، كذلك لم تظهر حالة البخل أو التقصير والتي يملك الشخص فيها ما يكفيه لتحقيق تمام الكفاية ولكنه لا يصل بحجم إنفاقه لهذه المرحلة.

٣- تعرضت الدراسة للمقارنة بين التوازن في الاقتصاد الإسلامي والتوازن في الاقتصاد التقليدي استنادا إلى وجود المنفعة الروحية في النموذج الأول (ودالة المنفعة الإسلامية)، وهذه المقارنة فيها بعض التميز، فهي تقارن بين استهلاك المسلم وغير المسلم أو المسلم غير الملتزم، في حين كان الأفضل المقارنة باستخدام المنفعة المادية فقط حتى تكون المقارنة عادلة، وذلك اعتمادا على فكرة أولويات الإنفاق.

٤- بالنسبة للنموذج الثالث في الدراسة (النموذج الأكثر واقعية): توجد عدة تعليقات هي:

أ- من الفروض الرئيسية للنموذج أن «الفيصل في الاختيار (بين السلع الضرورية والحاجية والتحسينية)» هو مقدار المنفعة التي يتوقعها المستهلك من استهلاكه وكذا أسعارها في السوق بناء على هذا الغرض نتسائل أين ترتيب استهلاك الشخص من حيث أولويات الإنفاق؟ لأن هذا الغرض يعني أن الفرد قد تستهلك سلعة كمالية قبل أخرى ضرورية لو رأى أنها تحقق له منفعة أفضل، أو أن سعرها أفضل بالنسبة له، وهو ما يتعارض مع مبدأ الرشد الاقتصادي من وجهة النظر الإسلامية.

ب- يفترض النموذج أن «أسعار السلع الضرورية دائما أقل من أسعار السلع الحاجية والتي هي بدورها تكون دائما أقل من أسعار السلع التحسينية»[1].

وهنا نتسائل كيف يمكن الجزم بصحة هذا الفرض وبناء النموذج عليه، فالواقع الفعلي يبين أن أسعار السلع والخدمات لا تكون دائما.

وفقاً لهذا التصور، فمثلاً الجلوس في مقهى لشرب الشاي ومشاهدة مباراة لكرة القدم، هو إنفاق على سلعة وخدمة كمالية، ولكن سعره أقل من سعر العديد من السلع الضرورية «إيجار السكن مثلاً، بعض أنواع الطعام الضروري».

جـ- لم يوضح النموذج الفرق بين الأنواع المختلفة للسلع والخدمات داخل نفس النمط، بمعنى أن هناك سلع مكملة لكل فئة، فالضروريات لها سلع وخدمات مكملة (مثلاً: في مجتمع الأرز هو السلعة الأساسية فيه يكون الزيت سلعة ضرورية مكملة) وكذلك الحاجيات والتحسينات.

والمتصور أن يكون هناك بيان للتفرقة بين كلا المستويين لنفس الفئة ضمن النموذج.

د- اعتمد الشكل النهائي للتوازن على قوة إشباع السلعة بافتراض إمكانية قياسه، وتتضمن قوة الإشباع الجانب المادي والروحي، وهنا يعود السؤال القديم الجديد وهو هل يمكن قياس قوة الإشباع؟ وما هي وحدة القياس؟ وهو ما لم تجب الدراسة عنه بشكل واضح.

هـ- تفترض الدراسة أنه «وفقا للصيغة المقترحة فإن الكمية المطلوبة من سلعة ما ولتكن السلعة الضرورية الأولى مثلا تتأثر بمقادير منافع السلع

(١) المرجع السابق –ص٢٣٢.

الأخرى»، «وهذا معناه أن العلاقة بين السلعتين الحاجية الثانية والضرورية الأولى علاقة تبادلية، أي أنهما سلعتان متبادلتان **(substieates)** وذلك بافتراض ثبات بقية العوامل»[1].

وبالنظر للنموذج المقترح، يمكن تعميم هذه العلاقة التبادلية بين السلع الضرورية والحاجية، والحاجية والتحسينية، ولكن واقعيا العلاقة تكاملية وليست تبادلية، فالسلع والخدمات الضرورية تشبع أو تحقق منفعة للمستهلك بقدر ما، يزيد باستهلاك السلع والخدمات الحاجية، ويزيد أو يكتمل - إن صح التعبير - باستهلاك السلع والخدمات التحسينية فهل من المتصور أن تكون العلاقة بين الحاجة إلى التعليم والحاجة إلى الترفيه عن النفس هي علاقة تبادلية؟، فالصحيح أن التبادل يكون بين السلع والخدمات داخل كل فئة، وليس بين كل فئة والفئة الأخرى. والجدير بالذكر أن الدراسة ذكرت ذلك عند تعرضها لدراسة المرونات المختلفة بناء على النموذج المقترح «بالنسبة لسلع المجموعات المتتالية فالعلاقة بينهما علاقة تكاملية بالدرجة الأولى، وإن أمكن وجود علاقة تبادلية بينها»[2].

الخلاصة:

استخدمت الدراسة المدخل الرياضي لدراسة نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي، وذلك بنفس المداخل التي تدرس في الاقتصاد التقليدي، وكانت الفروق الأساسية في كل من إضافة متغير المنفعة الروحية، وترتيب أولويات الاستهلاك، وكون الشخص ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

وكون الدراسة رائدة من حيث تعمقها في التحليل الرياضي لتوازن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي، إلا إنها أغفلت عنصراً هاماً، فبما إنها اعتمدت أساساً على

(١) المرجع السابق – ص – ٢٥٧.
(٢) المرجع السابق – ص. ٢٧٧.

الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، كان من المتصور وجود متغير أساسي هو الإنفاق الخيري أو الصدقات داخل النماذج المقترحة، والصدقات جزء أساسي من إنفاق المسلم الملتزم، وهي متغير مؤثر بدرجة كبيرة على كيفية ونوعية استهلاكه.

المبحث الثاني
الدراسة الثانية

د.عبد الرحمن يسري – دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي[1]

أهم ما توصلت إليه الدراسة:

١- حرية الفرد في الاستهلاك محددة بإطار الشريعة الإسلامية، أي عدم استهلاك المحرمات، وبعض السلع المحرمة لظروف خاصة، وكذلك تجنب السلع التي يثبت ضررها للصحة، أو التي تدخل ضمن نطاق الإسراف والتبذير، سواء كان من ناحية ارتفاع أثمانها، أو من ناحية عدم ثبوت وجود نفع لها[2].

٢- توازن المستهلك المسلم يتحقق عندما يحقق المستهلك لنفسه ولمن مسئول عنهم من أفراد أقصى منفعة ممكنة في حدود دخله[3].

٣- دالة الاستهلاك المقترحة تضمنت المتغيرات التالية[4]:

أ- المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية.

ب- دخل الفرد بعد أداء زكاة المال.

ج- ثروة الفرد الحقيقية.

د- القيم الإسلامية التي تحكم الإنفاق الاستهلاكي.

هـ- دخل الفرد النسبي.

٤- متغير الفرد النسبي هو متغير هام في هذا التصور لدالة الاستهلاك، حيث إنه يؤثر على مستوى إنفاق الفرد على استهلاكه مقارنة بإنفاقه للصالح العام

---

(١) د.عبد الرحمن يسري أحمد – دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي – الدار الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠٤.

(٢) المرجع السابق – ص. ٦٣، ٦٤.

(٣) المرجع السابق – ص. ٦٩.

(٤) المرجع السابق – ص. ٧٤، ٧٥.

(الصدقات)، وبالتالي فهو يختلف حسب ظروف المجتمع الاقتصادية، فكلما زادت نسبته دخل الفرد إلى متوسط الدخل الفردي للمجتمع عن الواحد الصحيح، كلما زادت مسئولية الفرد وزاد إنفاقه للصالح العام[1].

أهم الملاحظات على الدراسة:

أ- لم تفترض الدراسة أن الاستهلاك يكون وفقاً للأولويات (الضروريات، الحاجيات، التحسينيات)، بل اقتصرت ذلك على من يتمتع بالرشد الاقتصادي من المستهلكين، وذلك معناه أن البعض لا يتمتع بالرشد الاقتصادي، والنتيجة أن تمتع الشخص بالرشد الاقتصادي ليس من فروض الدراسة، وهنا يظهر السؤال: في الاقتصاد الإسلامي، هل ندرس الكائن أم ينبغي أن يكون، بمعنى هل يمكننا القول بوجود مجتمع إسلامي حقيقي، وبالتالي ندرس سلوك الأفراد فيه كمستهلكين، أم أننا ندرس ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الإسلامي كدولة وأفراد في ظل اجتماع عدد كبير من العلماء على القول بأن المجتمع الإسلامي المثالي لا يوجد، حيث إن هناك عدداً من القيم الإسلامية واضح غيابها في المجتمعات الإسلامية، وقد أصبح الأساس تقليد الآخرين[2]، يمكن القول بأن الدراسة في الاقتصاد الإسلامي هي دراسة لما ينبغي أن يكون، وبالتالي إفتراض ما ينبغي أن يكون عليه المستهلك عند دراسة (سلوكه) ومن أهمه مبدأ الرشد الاقتصادي.

(١) المرجع السابق – ص ٧٦.

(٢) د.محمد عمر شابرا- مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي – ترجمة رفيق يونس المصري – دار الفكر – دمشق – الأردن- ط٢ ٢٠٠٥- ص٣٩٥٠.

ب- افترضت الدراسة أن متغير القيم الإسلامية الحاكمة للإنفاق الاستهلاكي هو متغير داخل الدالة، ولكن لم توضح كيفية قياس هذا المتغير، واكتفت بإظهار تأثيره على ميل منحنى الاستهلاك.

ج- اعتمدت الدراسة في قياس نسبة دخل الفرد إلى متوسط دخل الفرد في المجتمع على مقياس متوسط دخل الفرد، وربما يجوز القول بأنه أصبح من المعلوم أن هذا المقياس ليس مقياساً حقيقياً أو معبراً عن مستوى دخول الأفراد في نفس المجتمع في وقتنا الحالي[1]، فنحن نجد العديد من الدول التي تتمتع بمتوسطات دخول عالية أو حتى متوسطة، في حين أنها تتمتع بنسب فقر عالية في نفس الوقت[2].

الخلاصة:

تميزت الدراسة بإضافة متغيرين لدالة الاستهلاك هما:

أ- (ي، يَ) وهو نسبة دخل الفرد إلى متوسط دخل الفرد في المجتمع، وذلك لاستخدامه كمقياس لقدرة الفرد على التصدق، والذي هو من أساسيات

---

(١) د.عبد المطلب عبد الحميد – النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي) الدار الجامعية – الإسكندرية – مصر – ٢٠٠٧ – ص٣١٤.

(٢) تقرير البنك الدولي عن مصر. لعام ٢٠٠٧ ذكر أن هناك ١٤,٦ مليون مواطن، أي نسبة ٢١٪ من السكان يعيشون في مستوى معيشة أقرب إلى الفقر، بالإضافة إلى ١٣,٦ مليون مواطن يعيشون بالفعل تحت خط الفقر، بما يجعل نمو ٤٢,٨٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر أو هم أقرب إليه، بينما متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو ٨٥١١ جنيهاً مصرياً في نفس العام. (www.ndp.eg/ar/News-2008). وفي دراسة أمريكية بلغت معدلات الفقر للعام ٢٠٠٦ (١٢,٣)، أي أن ٣٧ مليون أمريكي، يقبعون تحت خط الفقر الرسمي. (www.alibakeer.maktoobblog.com/583822) بينما متوسط دخل الفرد في العام ٢٠٠٧ بلغ ٤٥,٨٠٠ دولار أمريكي. (www.cia.gov/library/puplications/the-world-factbook/goes/u.shtml)

السلوك الاستهلاكي للأفراد في الاقتصاد الإسلامي، ويظهر تأثيره عن طريق انتقال منحنى الاستهلاك لليمين عند زيادته، ولليسار عند انخفاضه.

ب- (ق) وهو القيم والأخلاقيات الإسلامية، حيث يظهر تأثيره من خلال ميل منحنى الاستهلاك، فكلما كان تأثيره كبيراً كلما قلت مرونة الإنفاق الاستهلاكي للتغيرات في الأسعار وبالتالي يزيد إنحدار المنحنى، وبالعكس.

المبحث الثالث
الدراسة الثالثة

د.زيد بن محمد الرماني – الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك[1]

أهم ما توصلت إليه الدراسة:

١ – محددات سلوك المستهلك في الإسلام هي[2]:

أ- القيم الإسلامية (الحلال والحرام والمستحب والمكروه).

ب- وضع الأفراد في المجتمع (الصالح العام وعلاقته بالصالح الخاص).

ج- الأخلاق.

٢- العناصر المكونة لسلوك المستهلك في الإسلام هي[3]:

أ- الرشد بمفهومه الإسلامي المختلف عنه في الاقتصاد التقليدي.

ب- الثواب والعقاب.

ج- الحرية الموجهة (المقيد بأحكام الشريعة الإسلامية).

د- المنفعة المادية والروحية.

٣- القواعد الحاكمة لسلوك المستهلك في الإسلام هي: [4]

أ- الأصل في الأشياء الإباحة.

ب- الحلال والحرام.

ج- الأخلاق.

---

(١) د.زيد بن محمد الرماني – الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك . دار طويق للنشر والتوزيع – الرياض – السعودية – ٢٠٠١.

(٢) المرجع السابق – ص ٣٣٠.

(٣) المرج السابق – ص ٤٤٠ – ٥١.

(٤) المرجع السابق – ص٣٣٠.

د- الاعتدال.

هـ- هناك حد أقصى من الكمية المستهلكة من أي سعلة وهو متغير وليس ثابتاً.

٤- العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك في الإسلام[١]:

أ- الإمكانات المادية. ب- التوقعات المالية. ج- الميل للاستهلاك.

د- عوامل نفسية. هـ - العقيدة. و- درجة الإيمان.

٥- مناطق الاستهلاك التي يتحرك داخلها المستهلك المسلم هي[٢]:

أ- منطقة القوام (الوسطية والاعتدال)، وهي منطقة مباحة وهي وسط بين الإسراف والتقتير.

ب- منطقة الزينة (الطيبات وإظهار الغنى)، وهي منطقة مباحة، وفيها التحدث بالنعم والرفاهة، على ألا يصل إلى الترف.

ج- منطقة الورع (التقشف والزهد)، وهي منطقة مباحة، ولكن الذين يستطيعون المكوث فيها قلة من الناس، لأن فيها كثير من التضحية بالدنيا ومباهجها، وفيها إيثار للآخرين على النفس.

د- منطقة الإسراف (التبذير والترف)، وهي منطقة محرمة، لأن فيها تجاوز ومغالاة في الاستهلاك، وربما تصل أحياناً إلى الإنفاق على المعاصي والمحرمات.

هـ- منطقة التقتير (البخل والشح)، وهي منطقة محرمة.

٦- نظرية سلوك المستهلك في الإسلام تكون كالآتي:

أ- الأساس الفكري للنظرية [٣]:

١. علم الاقتصاد يتعين أن تحكمه قواعد الأخلاق.

---

(١) المرجع السابق – ص ٣٤٠.

(٢) المرجع السابق – ص ٤١ – ٤٣.

(٣) المرجع السابق – ص ١٠١ – ١١٦.

٢. علم الاقتصاد الإسلامي هو علم وضعي ومعياري في نفس الوقت.
٣. النظرية في الاقتصاد الإسلامي تكتشف ولا تكون.
٤. أهمية الوصول لنظرية تفسر سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي لأنها الأساس لبناء النظرية الاقتصادية الكاملة.

ب- فروض النظرية[١]:
١. المستهلك ينفق دخله على الطيبات.
٢. يخصص الدخل بناء على: العناصر المكونة لسلوك المستهلك، أخلاقيات الاستهلاك، درجة التقوى.

ج- العناصر الرئيسية (مكونات) النظرية[٢]:
١. يقسم المستهلكون إلى ملتزمين وغير ملتزمين ومعتدلين (وسط).
٢. أسس النظرية هي القواعد والقيم الإسلامية المنظمة للعلاقة بين الاستهلاك والادخار.
٣. منهج النظرية هو الاعتدال.
٤. أهداف النظرية هي تحقيق المنفعة الدنيوية والدينية.

د- النظرية هي:
توزيع المستهلك المسلم لدخله بين الطيبات الاستهلاكية والإنفاق في وجوه الخير يعتمد على طبيعة التفضيل بين المجموعتين من الطيبات، وعلى قيد الميزانية بما في ذلك حجم دخله وسعر الطيبات الاستهلاكية، وعلى الحد الأدنى من الاستهلاك الضروري[٣].

(١) المرجع السابق – ص. ١١٦.
(٢) المرجع السابق – ص. ١١٨ – ١٢٢.
(٣) المرجع السابق – ص. ١٢٥.

٧- أهم الخصائص التحليلية النظرية للنظرية[١]:

أ- الجزء المخصص للاستهلاك من الدخل منخفض.

ب- العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة طردية مستمرة.

ج- الميل للاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أقل منه في الاقتصاد التقليدي.

د- ذوو الدخول المنخفضة في الإسلام يتمكنون من استهلاك مستويات أعلى من أمثالهم في الاقتصاد التقليدي وذلك لوجود الزكاة والنفقات الواجبة والصدقات.

٨- أهم الخصائص التحليلية الرياضية للنظرية[٢]:

أ- دالة المنفعة دالة ذاتية أي لا يمكن قياس مستوى الإشباع فيها إلا عن طريق المستهلك.

ب- دالة المنفعة دالة مستمرة أي يمكن اشتقاق مكوناتها.

ج- دالة المنفعة ليست وحيدة أي أنها بحالة ترجيحها بأي عملية رياضية فإن ناتج العملية لا يؤثر على صلاحية الدالة ولا يؤثر على المعدل الحدي للإحلال بين الطيبات.

د- دالة المنفعة دالة مقطعية فردية أي أنها تمثل الخصائص السلوكية العامة للاستهلاك في المجتمع.

هـ- دالة المنفعة دالة محصورة أي لا حد أدنى وحد أقصى.

(١) المرجع السابق – ص. ١٢٦ – ١٢٧.

(٢) المرجع السابق – ص. ١٢٧ – ١٢٨.

أهم الملاحظات على الدراسة:

١- أغفلت الدراسة متغيرين هامين في النظرية هما:

أ- الزكاة فهي من النفقات الواجبة بعد تحقيق تمام الكفاية (للفرد ولمن يعول) وبالتالي لا يمكن معاملتها نفس معاملة الإنفاق على الغير لأنه إنفاق اختياري وليس إجبارياً مثل الزكاة.

ب- الادخار، فبما أن الدراسة تتعرض لسلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي، فإن الادخار فيها متغير هام مثل الإنفاق على الغير، فالفرد يوزع دخله بين الإنفاق الضروري، والزكاة ثم الإنفاق على الغير والادخار، وبالتالي فإن الميل للادخار يؤثر على كيفية توزيع المستهلك لدخله، وهو ما لم توضحه الدراسة.

٢- افترضت الدراسة أن الميل للإنفاق على الغير أكبر من الميل للاستهلاك عند المؤمن القوي[١] ، وهذا الافتراض يصعب القول به على الإطلاق، فزيادة الميل للإنفاق على الغير عن الميل للاستهلاك ليست دليلاً على قوة الإيمان، وتساويهما ليس دليلاً على ضعف الإيمان.

٣- لم توضح الدراسة ترتيب الإنفاق على الحاجيات والكماليات بعد الضروريات، وترتيب أولويات الاستهلاك له تأثير كبير عند التفضيل بين الإنفاق على الطيبات والإنفاق على الغير، فمثلاً من المتوقع أن الميل للإنفاق على الحاجيات مقارنة بالإنفاق على الغير يكون أكبر من الميل للإنفاق على الكماليات مقارنة بالإنفاق على الغير.

(١) المرجع السابق – ص ١٢٤.

٤- أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي علاقة طردية مستمرة[١]، ومع الاتفاق مع هذا القول إلا أن هناك بعض السلع والخدمات التي تكون العلاقة بين الدخل واستهلاكها عند انخفاض الدخل[٢].

كما أنه بافتراض وجود حد أقصى من استهلاك أي سلعة أو خدمة (كما ذكرت الدراسة)، فإن العلاقة الطردية ستتوقف عند نقطة معينة، أي أن الاستهلاك سيكون ثابتاً رغم زيادة الدخل، وهذه النقطة تعتمد على ميل الشخص للإنفاق على الغير، وعلى ميله للادخار، وكذلك على الحالة الاقتصادية للمجتمع ككل، والتي تؤثر في حجم الإنفاق على الغير.

(١) د. فرج عبد العزيز عزت – المدخل الرياضي في النظرية الاقتصادية الجزئية – بدون ناشر – بدون سنة

(٢) زيد بن محمد الرماني – مرجع سابق ص. ١٢٦.

المبحث الرابع
الدراسة الرابعة
د. يوسف بن عبد الله الزامل ود. بو علام بن جيلاني
النظرية الاقتصادية الإسلامية (اتجاه تحليلي)[1]

أهم ما توصلت إليه الدراسة:

١ – الإطار النظري لنظرية الاستهلاك هو [2] :

أ – مبدأ الرشادة الإسلامي والذي يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

* مفهوم النجاح والفلاح: وهو النجاح في توجيه الفرد لدخله بحيث يحقق أقصى منفعة له وللأفراد المرتبطين به في إطار التعاليم الإسلامية.
* مفهوم النطاق الزمني لسلوك المستهلك: فالمستهلك يستهدف المنفعة المادية والروحية في الدنيا والآخرة.
* مفهوم المحافظة على الثروة وإنماءها: وذلك بهدف استخدامها في طاعة الله سبحانه وتعالى.

ب – القواعد والمبادئ الرئيسية لنظرية الاستهلاك، والتي تنبثق عن مبدأ الرشادة الإسلامية، فينتج عنها ظهور المتغيرات الرئيسية التي تشكل دالة الاستهلاك وهي:

* المتغيرات السائدة (التقليدية): وتشمل الدخل والأذواق.

---

(١) د. يوسف بن عبد الله الزامل ود. بو علام بن جيلاني – النظرية الاقتصادية الإسلامية (اتجاه تحليلي) – دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض – السعودية.

(٢) المرجع السابق. ص ٢٨ – ٣٣

* المتغيرات الجديدة: وتشمل الإيمان ومعدل العائد على المضاربة والإنفاق في سبيل الله والذي يشمل الزكاة والصدقات.

٢ – افترضت الدراسة أن أثر الدخل يكون بالشكل الآتي[١]:

يخصص المستهلك جزءاً ثابتاً من دخله للإنفاق الاستهلاكي الدنيوي الحالي، ويخصص الجزء المتبقي منه للادخار والإنفاق في سبيل الله، وكلما ازداد الدخل انتقل قيد الميزانية إلى أعلى وازداد مستوى استهلاك المسلم من السلعتين الدنيويتين ومن إنفاقه في سبيل الله، حتى يصل المستهلك إلى حد الإسراف، فيتوقف عن الاستهلاك ويوجه كل الزيادة في الدخل إلى الإنفاق في سبيل الله والادخار، وعند هذه النقطة تكون المرونة الدخيلة مساوية للصفر.

٣ – افترضت الدراسة أن أثر الأذواق يكون على النحو التالي[٢]:

أ – الطيبات من السلع والخدمات من القائمة التي يمكن أن تدخل في سلة الاستهلاك الإسلامية، وخصائص هذه السلة هي:

* تشتمل على كل السلع والخدمات التي لم يرد نهي أو تحريم لها.
* حيث إن الأصل في الأشياء الإباحة، وما حرم قليل جداً بالنسبة لمجموع السلع والخدمات، فإن الطيبات تشمل على معظم السلع والخدمات الموجودة، فإن الطيبات تشمل على معظم السلع والخدمات الموجودة في الأرض.
* استهلاك الطيبات باعتدال يؤدي إلى التوازن النفسي والروحي والجسمي للإنسان.

(١) المرجع السابق ص. ٣٤، ٣٥
(٢) المرجع السابق – ص ٣٦ – ٤٠.

* السلع الطيبة هي السلع الاقتصادية، أي يوجد سوق لها، يتحدد فيه سعرها عن طريق التفاعل بين قوي العرض والطلب.

* القيمة الحقيقية لمنفعة هذه السلع موجبة، أي أن مجموع المنافع الموجبة والمضار السالبة التي يولدها استهلاك السلعة أو الخدمة عبر الزمن في الأجلين القصير والطويل يكون موجباً.

ويدخل في حساب منافع ومضار السلع والخدمات في الآجل الطويل، الثواب والعقاب في الآخرة.

٤ – نموذج الاستهلاك يكون على الشكل التالي:

أ – يقسم المجتمع إلى فئات مختلفة حسب اختلاف الدخل والإيمان، وسيكون تقسيم المجتمع إلى ثلاث مستويات دخلية وإيمانية، وهي مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة، وبالتالي ينقسم المجتمع إلى تسع شرائح دخلية إيمانية[١].

ب – شرائح المجتمع تشترك في سلة الاستهلاك المتاحة لها والتي تكون من الطيبات فقط، وأن توزيع الإنفاق الاستهلاكي يتعلق بثلاث فترات زمنية هي الفترة الحالية الدنيوية (الاستهلاك الحالي)، والفترة المستقبلية الدنيوية (الادخار للاستهلاك)، والفترة الأخروية (الإنفاق في سبيل الله عن طريق الزكاة والصدقات)[٢].

جـ – يتفاوت توزيع كل مستهلك لدخله بين الفترات الزمنية الثلاثة، بحسب ما يتوقع الحصول عليه من منافع من كل فترة زمنية[٣].

(١) المرجع السابق – ص ٥١ .
(٢) المرجع السابق – ص ٥٤.
(٣) المرجع السابق – ص ٥٤.

د – الأسعار لا دور لها في دالة المنفعة[1].

هـ – دالة المنفعة هي دالة في أوجه الإنفاق الثلاثة، وبشرط الميزانية (الدخل) والذي يتضمن الثروة الكلية، ومعدل الربح المتوقع، والدخل الموجه للإنفاق في سبيل الله[2].

و – دالة الاستهلاك الكلية تمثل مجموع دوال الشرائح المختلفة للمجتمع، وتتأثر بمعدل العائد على المضاربة، وقيم الزكاة والصدقات المرتبطة بمستوى الإيمان ومستويات الدخول[3].

أهم الملاحظات على الدراسة:

١ – صعوبة إخراج متغير الأسعار من دالة المنفعة والاكتفاء بالدخل والأذواق، فبالإضافة لتعارض هذا الافتراض مع مبدأ الرشادة الإسلامي كما وضحته الدراسة، فإنه لا يمكن إغفال تأثير الأسعار على أنواع الإنفاق الثلاثة التي افترضتها الدراسة.

٢ – صعوبة الاعتماد على مستوى الإيمان كمتغير رئيسي مؤثر في دالة الاستهلاك مثل الدخل، فبينما يمكن قياس الدخل وتحديده، يستحيل قياس الإيمان وتحديده، وكان من الممكن اللجوء لمتغير الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والذي يمكن إلى حد ما تحديد معاييره وبالتالي قياس تأثيره، بخلاف الإيمان الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى.

٣ – الاعتماد على معدل العائد على المضاربة كمحدد أساس لتوجيه جزء من الدخل للادخار، وهو ما يتعارض مع ما ذكرته الدراسة من أن هناك نقطة معينة يثبت

(١) المرجع السابق – ص. ٥٦.
(٢) المرجع السابق – ص ٥٨.
(٣) المرجع السابق – ص ٦٣.

بعدها الإنفاق على الطيبات، ويوجه الدخل كاملاً للإنفاق في سبيل الله والادخار، وفي هذه المرحلة سيكون التأثير ضعيف لمعدل العائد على المضاربة في توجيه الدخل للادخار.

الخلاصـــــة:

تميزت الدراسة بوصولها إلى مستويات عالية من التحليل الرياضي لدالة المنفعة الإسلامية، ولكن دون توضيح تأثير الأسعار على الدالة، وكذلك الاعتماد على مستوى الإيمان كمؤثر رئيسي على الدالة مثل الدخل.

المبحث الخامس
الدراسة الخامسة
د. محمد عبد المنعم عفر – النظرية الاقتصادية في الإسلام [1]

أهم ما توصلت إليه الدراسة:

تتم دراسة نظرية سلوك المستهلك بإحدى الطريقتين:

أولاً: أسلوب المنفعة الحدية:

تفترض الآتي [2]:

أ – دالة المنفعة الخاصة بالمستهلك المسلم:

١ – ثبات دخل المستهلك وتفضيلاته (ذوق المستهلك).

٢ – إنفاق الدخل المتاح على أبواب الإنفاق المختلفة والتي تشمل ضمناً الادخار والاستثمار والإنفاق على الآخرين وإمكانية ترك ورثته أغنياء، وذلك في إطار أولويات الإنفاق.

٣ – السلوك الرشيد للمستهلك المسلم يعني الالتزام بالأوزان الخاصة بأبواب الإنفاق المختلفة لثبات المنافع النسبية الخاصة بها حيث إنها عامة في المجتمع ولا ترجع لتقدير شخصي، كما أنها لا تتغير من ظرف إلى آخر في ظل الحالات العادية للمجتمع، إلا أن المستهلك له الحرية في توزيع دخله بينهما.

---

(١) د.محمد عبد المنعم عفر – النظرية الاقتصادية في الإسلام: الكتاب الأول (مقدمة علم الاقتصاد ونظرية الثمن وتحليل سلوك المستهلك) – مركز صالح كامل الاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر – القاهرة – ٢٠٠٥.

(٢) المرجع السابق – ص ٢٣١.

٤ – أسعار السلع في الأسواق تتحدد وفقاً للعرض والطلب، ولا يوجد احتكار من قبل أي طائفة من المتعاملين في الأسواق.

ب – دالة المنفعة للمستهلك المسلم تتكون من كميات السلع الضرورية مضروبة في أوزانها النسبية، وكميات السلع الحاجية مضروبة في أوزانها، وكميات السلع الكمالية مضروبة في أوزانها[١].

جـ – نسبة أوزان الضروريات ومكملاتها تمثل ٥٤٪ في المتوسط، والحاجيات ٣٣,٣٪ في المتوسط، والكماليات ١٢,٦٪ في المتوسط. [٢]

د – يسترشد المستهلك في توزيع دخله بين أقسام الإنفاق المختلفة ومراتبها يكون مساوياً للدخل المتاح مضروباً في الوزن النسبي للسلعة المراد استهلاكها مقسوماً على جملة الأوزان النسبية للسلع المخصص لها الدخل[٣].

ثانياً: أسلوب منحنيات السواء:

توازن المستهلك بين منحنى السواء الذي يوفر الحد الأدنى من الاستهلاك والذي يوفره نفقات الأقارب والزكاة والصدقات إن كان دخل الشخص لا يمكنه من توفيره، وبين منحنى السواء الذي يحقق الحد الأقصى من الاستهلاك والذي لا يتجاوزه المستهلك مهما زاد دخله[٤].

(١) المرجع السابق – ص ٢٣١.
(٢) المرجع السابق – ص ٢٥٢.
(٣) المرجع السابق – ص ٢٥٥.
(٤) المرجع السابق – ص: ٢٩ ، ٢٩١.

أهم الملاحظات على الدراسة :

١ – اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي- في معالجتها لتوازن المستهلك على فكرة الأوزان النسبية للسلع بترتيب استهلاكها (الضروريات ، الحاجيات ، الكماليات)، وأوضحت الدراسة الوزن النسبي المحدد لكل فئة على أنه ثابت ونسبة التغير فيه ضئيلة وذلك بالنسبة لعموم المستهلكين المسلمين الملتزمين.

ومن الصعب تأييد مثل هذا التعميم، فكون الحرية في الإسلام حرية موجهة، إلا أن ذلك يعني تجاهل تفضيلات الأشخاص، واختلاف أساليب حياتهم ومن ثم استهلاكهم، وكون الاقتصاد الإسلامي يبين أن الاستهلاك يكون وفقاً لسلم أولويات معين، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة مثل ذلك التحديد الرقمي لدرجات هذا السلم الاستهلاكي.

٢ – الاعتماد فقط على أوزان النسبية للسلع – بالإضافة لأسعارها – يهمل تأثير متغيرات أخرى على دالة المنفعة الإسلامية، مثل مدى الالتزامات بأحكام الشريعة الإسلامية، والوضع الاقتصادي للمجتمعات الإسلامية.

الخلاصـــة :

تميزت الدراسة بإبراز متغير الوزن النسبي للسلع والخدمات كمتغير له تأثيره الواضح على كيفية تحقيق المستهلك لتوازنه. بالإضافة للأسعار، إلا أنها أغفلت متغيرات أخرى لها تأثيرها الواضح.

خاتمـــة

في الجزء السابق تم التعرض لبعض دراسات في مجال توازن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي، والتي يشكل كل منها اتجاهاً معيناً في هذا المجال، ومن خلال التحليل السابق ظهرة عدة نتائج هي الآتي:

١ – هناك أوجه معينة ظهر شبه اتفاق عليها وهي:

أ – اختلاف مفهوم الرشد الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصاد التقليدي، مع توضيح هذا المفهوم.

ب – التزام المستهلك بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث الابتعاد عن استهلاك السلع والخدمات الضارة أو المحرمة.

جـ – اختلاف مفهوم المنفعة في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصادي التقليدي.

د – تأثير اليقين بالثواب والعقاب الأخروي على الاستهلاك، سواء من حيث مفهوم الرشد، أو المنفعة، أو التحرك في مناطق الاستهلاك المختلفة، أو كيفية توزيع المستهلك لدخله.

هـ – تخصيص المستهلك لجزء من إنفاقه للإنفاق في سبيل الله، وذلك على سبيل الوجوب (الزكاة)، والاستحباب (الصدقات).

و – وجود سلم أولويات للمستهلك هو الضروريات فالحاجيات فالكماليات.

٢ – يوجد اختلاف في عدة نقاط رئيسية هي:

أ – الخلاف حول إمكانية قياس الثواب والعقاب، أو المنفعة الروحية من عدمه.

ب – الخلاف حول إمكانية قياس درجة الإيمان أو التقوى من عدمه.

٣ – غياب الدراسات التطبيقية التي إما تحاول دراسة الواقع الاستهلاكي للدول الإسلامية، ومعرفة مدى قربه أو ابتعاده عن الشكل المتصور لتوازن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي، أو دراسة إمكانية تطبيق أي من النماذج التي تم التنظير لها.

قائمة المراجع:

١. د.أمين منتصر – نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي (تحليل اقتصادي وفقهي ورياضي) – مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر – القاهرة – ٢٠٠٣.
٢. د.عبد الرحمن يسري أحمد – دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي – الدار الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠٤.
٣. د.محمد عمر شابرا- مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي – ترجمة رفيق يونس المصري – دار الفكر – دمشق – الأردن- ط٢- ٢٠٠٥.
٤. د.عبد المطلب عبد الحميد – النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي) الدار الجامعية – الإسكندرية – مصر – ٢٠٠٧.
٥. د.زيد بن محمد الرماني – الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك . دار طويق للنشر والتوزيع – الرياض – السعودية – ٢٠٠١.
٦. د. فرج عبد العزيز عزت – المدخل الرياضي في النظرية الاقتصادية الجزئية – بدون ناشر – بدون سنة.
٧. د.يوسف بن عبد الله الزامل ود.بو علام بن جيلاني – النظرية الاقتصادية الإسلامية (اتجاه تحليلي) – دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض – السعودية.
٨. د.محمد عبد المنعم عفر – النظرية الاقتصادية في الإسلام: الكتاب الأول (مقدمة علم الاقتصاد ونظرية الثمن وتحليل سلوك المستهلك) – مركز صالح كامل الاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر – القاهرة – ٢٠٠٥.